

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵎⴰⵔ ⵏ ⵓⵎⵎⴰⵔ ⵏ ⵓⵎⵎⴰⵔ ⵏ ⵓⵎⵎⴰⵔ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

اقتصاديات الثقافة

إحالة ذاتية رقم 2016/25

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

اقتصاديات الثقافة

طَبَّقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،
قرَّر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعدادَ تقرير حول « اقتصاديات الثقافة ».

وخلال دورتها الثانية والستين العادية، التي انعقدت يوم 26 ماي 2016، صادقت الجمعية
العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع، على التقرير حول « اقتصاديات
الثقافة » المنبثق منه هذا الرأْي.

بيان الأسباب

اعتباراً لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد سبق له أن أنتج تقريرين حول الثقافة في مختلف تعبيراتها العامة، ولا سيما في علاقتها بالشباب وبأشكال حضورها في أماكن العيش، فإن أعضاء ارتأوا التركيز، هذه المرة، على موضوع مخصوص للثقافة، يتعلق بالأطر المادية والمؤسسية المرتبطة ب«اقتصاديات الثقافة» في بلادنا، والوقوف عند معطياتها الواقعية ومشاكلها الموضوعية، والنظر في إمكانات وضع أسس عامة لإطلاق حركية اقتصادية تكون فيها للثقافة المكانة المجتمعية والتربوية والحضارية الضرورية لنهضة المغرب.

فالمغرب يتوفر على بنيات، متفاوتة الحجم والنوعية، تهتم بالقطاعات المندرجة ضمن «اقتصاديات الثقافة»، من سينما، ومسرح، وإنتاج سمعي بصري، ورسم، وموسيقى... إلخ، حيث تُنظم مهرجانات متنوعة الموضوعات ولقاءات كثيرة. عشرات المهرجانات في السينما، وفي الموسيقى، ومعارض للكتاب. وهي أنشطة توحى بوجود «اقتصاديات للثقافة» ببلادنا تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية، غير أن ضمان انتظام هذه الأنشطة يقتضي وجود بنيات إبداعية مستقرة، تستند إلى مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة، كما يقتضي ضمان انتظام هذه الأنشطة، وفضاءات وأماكن عيش ثقافية تشتغل باستمرار، مثل قاعات السينما (التي يتقلص عددها بالتدريج)، وفضاءات الفرحة، ومسارح مختلفة الأحجام، وخزانات، ومكتبات، كل ذلك مُعزّزاً ببنيات إدارية مهنية، وموارد مالية كافية وأطر بشرية مؤهلة، وأن يحصل تكامل بين الإنتاج الثقافي وحاجيات ومتطلبات الجمهور، فضلاً عن ضرورة وجود سياسة ثقافية عمومية تمتلك ما يلزم من وسائل التحفيز والتشجيع، ودعم المجالات الإبداعية بمختلف تعبيراتها، مما يشكل لمجموعه شروطاً ومستلزمات «اقتصاديات الثقافة».

وفي ضوء الحركية الخاصة التي شهدتها بداية هذه الألفية على صعيد الأنشطة الفنية والثقافية في بلادنا، حيث بدأت فعاليات جديدة، شابة في غالبيتها، تفرض ذاتها، بطرق مختلفة، في ميادين الإبداع والإنتاج، والتوزيع، والتكوين، والاستهلاك، والتواصل. ذلك أن تحرير الاقتصاد، وتحرير المجال السمعي البصري، سمح لهذه الفعاليات بالإقدام على تنظيم وتشغيل تظاهرات ثقافية اعتماداً على قواعد احترافية، سواء بإطلاق إذاعات خاصة، أو مهرجانات متنوعة، أو مشاريع صحفية، أو وكالات للتواصل، أو شركات للإنتاج السمعي البصري، أو مواقع إلكترونية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ارتأى ضرورة دراسة وتشخيص مجالات «اقتصاديات الثقافة» باعتبارها مكوناً يكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات العصرية على مستوى خلق فرص الشغل والثروة، وتعزيز مكونات الهوية الثقافية الوطنية في تنوعها ووحدتها، وإشعاع صورة المغرب، والنظر في إمكانات وضع سياسة عمومية ملائمة للارتقاء بالمقومات الثقافية وتثمينها على الوجه الأمثل.

موضوع الرأي

تمثل اقتصاديات الثقافة مجموعة الأنشطة والتبادلات الثقافية الخاضعة لقواعد اقتصادية، من إبداع وإنتاج وتوزيع واستهلاك لسلع ثقافية. ومن أهم خصائص اقتصاديات الثقافة تبرز طبيعتها المزدوجة؛ الاقتصادية (خلق الثروة وفرص العمل) والثقافية (إنتاج القيم والمعنى)، تندرج ضمن تقاطع جدلي ما بين الاقتصادي والثقافي، بحيث يجعل من الإبداع والابتكار والتجديد في قلب النشاط أو المنتج. ويتميز عن باقي القطاعات الاقتصادية بتنظيم مختلف من حيث طبيعة العمل. ويتشكل، في الغالب الأعم، من مقاولات صغرى ومتوسطة.

ولذلك تعتبر «اقتصاديات الثقافة» رهاناً استراتيجياً يهم البناء الثقافي للمجتمع في وحدته وتنوعه، في حاضره ومستقبله، لذلك يعتبر دعم الدولة عاملاً حيوياً وتحفيزاً لصون النسيج الثقافي الوطني وتطويره، وشرطاً يساعد الحركية الثقافية على الإبداع، وعلى المنافسة الثقافية في سياق العولمة وتنامي المنتجات غير المادية. وقد برز في المغرب وعي جماعي بدأ يعبر عن ذاته بمختلف الأساليب وفي مجالات متعددة، مفاده أن للثقافة بعد سياسي، بحكم طرحها لعدد من الإشكالات ذات العلاقة ب:

- الاختيارات السياسية والثقافية للدولة؛
 - بالحقوق الثقافية؛
 - باعتبار الثقافة حقاً وخدمة عمومية؛
 - بمناخ حرية التعبير التي يتعين توفيره لبناء وتجذير الممارسات الثقافية؛
 - بأدوار كل من المبادرات الخاصة والعمومية؛
 - بأهمية الاحتضان والرعاية؛
 - بإبراز العرض الثقافي وحجمه ونوعيته وتطويره ودمقرطته؛
 - بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
 - باستثمار التراث والثقافة التاريخية وعلاقتها بالسياحة، والصناعات التقليدية؛
 - بالهيئات التمثيلية للعاملات والعاملين في حقول الإبداع والجمعيات الثقافية؛
- ليست الثقافة وسيلة لتحقيق النمو، فقط، وإنما هي عاملاً في التنمية و محرك لها، ومن هذه الزاوية فإن مختلف عمليات التشخيص التي أنجزت في المغرب تتفق على معايير أساسية منها:
- هناك رأسمال ثقافي مهم وبالغ الغنى والتنوع، غير أنه لا يستفيد من عمليات التثمين المناسبة بما فيه الكفاية؛

- توجد في المغرب تمويلات عمومية ويتوفر على جهات حاضنة، ولكن هناك نقصا في البنيات التحتية، وما هو موجود غير مستغل بما فيه الكفاية على مستوى الموارد البشرية والبرمجة والتشيط؛
- نملك رأسمالا ثقافيا غير مستثمر وغير مدمج في مؤسسات التنشئة، كالمدرسة والإعلام، وأماكن العيش؛
- الإبداع المغربي المعاصر غير موثق، وغير مثنى، وهو ما يعطينا تراكمات، إذا حصلت، بدون ذاكرة (ذاكرة المسرح، السينما...)؛
- غياب التنسيق الجهوي والوطني لاستثمار التراث بمختلف تعبيراته لتحويل الموروث إلى رأسمال قابل للتشيط والحياة؛
- هشاشة التواصل و التكوين، ذوي الصلة بالمجالات الثقافية والفنية؛
- غياب التكوينات على التدبير الثقافي، وتنشيط الفضاءات الثقافية، وغياب التنسيق بين مؤسسات التكوين بهذا الصدد؛
- نقص تكوين الجمهور على حب الفن، إذ إن توسع الجامعة لم يساعد على توسيع مجالات الإبداع؛

وانطلاقا من معايير عدة، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على إبراز المحددات الرئيسية لاقتصاديات الثقافة، ومنها: تمويل الثقافة، وحكامة الشأن الثقافي، و المقاولات الثقافية، قدّم تشخيصا لأهم المجالات المنتجة للثقافة، كالنشر والكتاب، والسينما، والفنون التشكيلية، والتراث والرأسمال غير المادي، وحرف وفنون الصناعة التقليدية، ثم أبرز بعض فضاءات التعبير الثقافية، مثل المسرح، والمهرجانات، والمتاحف، والإبداع والتحدّي الرقمي.

وانطلاقا من عملية التشخيص، وجلسات الإنصات مع عدد كبير من الهيئات والفاعلين في هذا القطاع، وكذا من خلال استحضار واستخلاص دروس بعض التجارب العالمية الرائدة يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضرورة انتهاج سياسة عمومية جديدة كفيلة بجعل اقتصاديات الثقافة دعامة حقيقية للتنمية الاقتصادية في بلادنا.

من أجل سياسة عمومية جديدة في مجال اقتصاديات الثقافة

يظهر أن الثقافة الوطنية، في مكوناتها المادية والمؤسسية وفي أبعادها غير المادية والرمزية، التقليدية والعصرية، تختزن رأسمالا غنياً ومتنوعاً يفترض وعياً سياسياً و مؤسسياً يعمل على استثماره و تثمينه، وتجاوز عوامل الهدر الذي تتهدده، سواء كان تراثاً أو إبداعاً. فالأمر ليس ترفاً أو موضوعاً خطابياً، وإنما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية، في تعددها و تنوعها اللغوي و الجهوي و الوطني، و بذاكرة مشتركة، و بقيم يتعين اعتبارها في البرامج والمضامين التي يتعين استحضارها في كل السياسات العمومية، ولا سيما في مجالات «اقتصاديات الثقافة».

ولذلك فإن اعتبار الثقافة رافعة للتنمية وثروة مجتمعية يضعنا أمام رهان كبير يتمثل في كيفية التعامل مع مختلف مكوناتها وأشكال تعبيرها، والنظر في:

- كيفيات إبراز الأهمية الوظيفية للثقافة في الاقتصاد الوطني؛

- طرق جعلها في قلب أية سياسة عمومية جديدة؛

يبدو أنه لا مناص من الارتكاز على مجموعة توجهات كبرى لتأطير أية سياسة عمومية في مجال اقتصاديات الثقافة، ومنها:

المسألة الهوياتية: التي تتوخى صيانة مقومات الهوية الوطنية بتعدد روافدها اللغوية والثقافية وبتنوع خصوصياتها الجهوية، في إطار التفاعل مع الثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافة الكونية؛

الاعتبار الحقوقي: الذي يتمثل في احترام الحقوق اللغوية والثقافية في غنى التعبيرات والإبداعات الجهوية والمحلية؛

تحدي التماسك الاجتماعي: الذي بمقتضاه يتم إعطاء الأولوية للثقافة في التربية والتكوين، في وسائل الإعلام، وفي أنشطة المؤسسات التربوية والتأطيرية؛

التحدي التنموي الوطني والجهوي: الذي يجعل من الثقافة و اقتصادياتها رافعة أساسية لتطوير الرأسمال البشري، ومن أولويات السياسة العامة للدولة والحكومة والجهات والجماعات الترابية، ومختلف تعبيرات المجتمع؛

التحدي الرقمي: الذي غيّر جذريا طرق الإنتاج وتلقي المنتج الثقافي بشكل يسائل اقتصاديات الثقافة وأصحاب القرار في اتجاه التكيف مع مقتضيات هذه الثورة والإمكانيات التي توفرها .

ولهذه الغاية يتعين توفير شروط رافعات سياسية، ومؤسسية، ومادية، وثقافية، والقيام باختيارات تعمل على نهج:

1. اختيارات تشريعية

تسعى هذه المقاربة إلى التأكيد على أولوية توافر إرادة سياسية وطنية تجعل من الثقافة مطلباً محورياً في قلب كل السياسات العمومية، وذلك بإنتاج شروط يتكامل فيها ما هو مؤسسي بنيوي، وما هو تشريعي كفيلين بتعزيز مكانة الثقافة في الحياة العامة وفي مختلف أماكن العيش التي يرتادها المواطنين والمواطنات؛ ويفترض في هذه الرافعة، ذات الطبيعة التشريعية والمؤسسية، وضع أرضية معيارية وأطر تنظيمية تساعد على إطلاق حركية ثقافية، والتشجيع على إقامة بنيات تشجع الصناعات الثقافية والمبادرات العمومية والخاصة في مجالات الإبداع والممارسات الثقافية. وذلك ب:

- التأسيس لاستراتيجية وطنية حول الثقافة و الإبداع لجعلهما في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجهما في كل السياسات العمومية، تنخرط فيه كل المؤسسات، والهيئات الحكومية والجمعية، والمدنية والثقافية والمهنية، والفاعلين الثقافيين، وبلورة رؤية ثقافية التقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة، وصيانة وتثمين الموروث الثقافي، وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية؛

- وضع إطار قانوني مناسب لأنسنة أحواض عيش المواطنين والمواطنات وإعداد التراب، والتعمير والسكن، والثقافة، وذلك ببناء منشآت ثقافية (معاهد موسيقية، ومسارح، وخزانات، ومركبات متعددة الوسائط، ودور الشباب..)، وتخصيص مناطق خضراء، وملاعب رياضية للأطفال والشباب؛
- إرساء بناء مؤسسي أفقي لوضع قواعد صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع، بما فيها الصناعات التقليدية، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي للشرائح الواسعة للمواطنين والمواطنات؛
- النظر في هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمشروع ثقافي فعال ومثمر؛
- اعتباراً لمساهمة الصناعات الثقافية في تنمية وتحسين جاذبية المجالات الترابية، يوصى، في إطار الجهوية المتقدمة، بإنشاء أقطاب ثقافية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، تضع استراتيجيات ثقافية ترابية، متكاملة ومندمجة، مرتبطة بقطاعات مثل السياحة والصناعة التقليدية، في الجهات والمدن، وإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للسماح للجماعات المحلية باستثمار الإمكانيات الثقافية التي تحتزنها مناطقهم؛
- تطوير الخدمة العمومية في مجال الثقافة باعتبارها حقاً يلزم الدولة بدعم الإبداع؛
- احترام حقوق التأليف والملكية الفكرية، ومكافحة عمليات القرصنة وكل أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتأمينها في مهن الفن والثقافة، وذلك بواسطة تعزيز التشريعات التي تصون حقوق العاملين في هذه المهن، وإعادة النظر في مهام المكتب الوطني لحقوق المؤلفين وتقوية أدوارهم؛
- سن قوانين محفزة على المبادرة المقاولاتية في حقول الثقافة والإبداع، و التعامل مع المقاولات الثقافية باعتبارها تقدم خدمة عمومية، ووضع نظام ضرائبي خصوصي تشجيعي، وخلق مناخ أعمال محفز على الاستثمار في هذا المجال؛
- خلق صيغ مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص في اتجاه توسيع أوجه التفاعل والتعاون بين القطاعين وتطويرهما، وذلك بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية من أجل الارتقاء بمهن الفن والثقافة؛
- ضبط العرض الثقافي بخلق آليات لتسهيل و تحفيز المقاولات الثقافية ومبادرات تنظيمات الفاعلين الثقافيين على الإنتاج، والتوزيع والتعريف بالمجالات الإبداعية والفنية، بما يخدم إشعاع المغرب وتقوية صورته، وطنياً ودولياً؛
- وضع دليل وطني شامل يهتم الفن والثقافة، ويرصد المهن الفنية، التقليدية و العصرية، وطنياً و جهويًا ومحليًا.

2. رافعات وظيفية

اعتباراً لأهمية وأدوار الثقافة في ترسيخ الشخصية الوطنية المغربية، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الوطني، وبسبب ضعف الميزانيات السنوية المرصودة للقطاعات التي تعنى بالثقافة والفنون، يتعين تنويع مصادر التمويل، عمومية وخاصة، لإنجاح آليات إدماج اليافعين والشباب عن طريق الثقافة، وترجمة هذه الشراكات إلى منجزات من خلال:

- بناء معاهد للتكوين على الفنون الجميلة، من موسيقى و مسرح، وكتابة، وألعاب فيديو، ومختلف مهن الفن والثقافة، وتجديد الموجود منها في كل أنحاء المغرب؛
- تشجيع ابتكار أشكال جديدة لتوظيف الفضاءات المتوفرة، من مقاهي ومراكز متنوعة، وتأهيلها لتصبح فضاءات لترويج المنتجات الثقافية، العينية والرقمية، والنظر في طرق إنقاذ القاعات السينمائية من الإغلاق؛
- البحث عن سبل مبتكرة لتحفيز الشباب على الاستفادة من المنتجات الثقافية، منها إقرار نظام «قسمة لأجل القراءة»، أو «شيكات لأجل القراءة» تمنح للشباب (تلاميذ و طلبة) تشجعهم على اقتناء الكتب، والتعود على القراءة، أو الدخول إلى المسرح، أو السينما، أو لحفل موسيقي، أو غيرها؛
- مساعدة المشاريع الخاصة بتطوير العرض الثقافي الوطني الرقمي الموجه للشباب؛
- وجوب مراعاة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الاستفادة من المنتجات والفضاءات الثقافية، وتيسير ولوجهم إليها كما تنص على ذلك الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؛
- عقلنة تنظيم المهرجانات بمختلف أصنافها، والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر لها، بجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وخلق مشاتل ثقافية موازية بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية والتدبير الثقافي؛
- التأكيد على استقلالية البنيات المنظمة للمهرجانات ومواكبتها من طرف وكالات متخصصة لتطوير مهن المهرجانات وتحسين أداء الفاعلين فيها؛
- تخصيص ميزانيات جهوية كافية، في ضوء الصلاحيات المخولة للجهات، يقوم برصد الإمكانيات للمهرجانات حسب قواعد شفافة؛
- وضع قواعد وآليات دائمة طيلة السنة لتعزيز وتطوير المهرجانات، وفي كل الفنون؛
- تكوين الشباب والبحث عن آليات لإبراز المواهب المحلية والجهوية من خلال الاحتكاك مع الأسماء الفنية المعروفة، وبناء جسور التفاعل و التشارك مع الهيئات الحاضنة ؛
- تنويع مصادر التمويل، ومنها شركات رأس المال المُخاطر
- والبحث عن شركات ناشئة بهدف الاستثمار فيها، وتشجيع التمويل عبر رعاية الشركات، وآليات "التمويل الجماعي" Crowdfunding؛

نظرا للتأخر الملحوظ في بناء المنشآت والتجهيزات الثقافية «الكلاسيكية»، وللتوسع الكبير للممارسات الثقافية الجديدة للشباب بواسطة التكنولوجيا الرقمية، و بهدف إطلاق حركية ثقافية وطنية عصرية، ونقل التراث الثقافي والفني بطرق جاذبة، فإنه من المطلوب تبني استراتيجية تشاركية بين مختلف الفاعلين لتطوير عرض ثقافي رقمي وطني يقوم على:

- تشجيع الاستثمار في الثقافة، في تعبيراتها المتنوعة، بما فيها الرقمية، بتيسير مساطر الاستفادة أمام المستثمرين في هذا المجال من صناديق تشجيع الإبداع، والتجديد في التكنولوجيات الجديدة؛
- دعم المواقع الرقمية الموضوعاتية التي تمنح للشباب ولمجموع المواطنين مضامين نصية، سمعية بصرية مكمل للمعارف المدرسية و الجامعية؛
- تطوير متاحف رقمية تعرف الشباب بتاريخهم وتقدم لهم مختلف أوجه الثقافة والقيم المغربية في غناها وتنوعها و تعزز صلتهم بها؛
- إعداد و تطوير مضامين رقمية ثقافية مغربية؛
- إنشاء مؤسسات للتكوين الخاص في مجال ألعاب الفيديو تجمع ما بين الجوانب الفنية والشروط التقنية وإخراج كفاءات ضرورية لتطوير هذا القطاع؛
- تشجيع مبادرات إنشاء مقاولات وطنية تشتغل في ألعاب الفيديو، وتوظيف الكفاءات في هذا المجال لتطوير المنظومات البيداغوجية التي تجعل منه وسيلة من وسائل اكتساب التعلّيمات في المسار التربوي؛
- تشجيع ودعم مشاريع «المدن الذكية» بخلق فضاءات للمعرفة والتواصل، وتحفيز الشباب على خلق «مقاولات ثقافية صغيرة» تساهم في تعزيز الاقتصاد الثقافي في الجهات و الأقاليم.

3. التربية على الثقافة والفن

- يبدأ طموح المغرب في «ديمقراطية ثقافية» بتطوير مختلف مجالات «اقتصاديات الثقافة»، وإدماج قيم ومبادئ المشروع الثقافي الوطني داخل العائلة، والمدرسة، والمسجد، والفضاء العام، ووسائل الاتصال ومختلف القنوات الرقمية، واستنابته عبر المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها، وذلك ب:
- إدماج الثقافة في المؤسسة التعليمية وجعل المنظومة التربوية، بكل أسلاكها، إطاراً لتعزيز الوحدة الثقافية، في تنوع مكوناتها وروافدها، وتقوية التماسك الوطني؛
 - التأكيد على الحق في ولوج خدمات الثقافة وإنتاجاتها وتحويل الفضاء المدرسي إلى مناسبة لاكتساب التكوينات الرئيسية، معززة بالفضول المعرفي لدى المتعلمين، حول تاريخهم، وهويتهم، وتنوعهم الثقافي، وتشجيعهم على الانفتاح و التواصل وفضائل العلم، والعمل والابتكار؛
 - إبراز الميولات الإبداعية للمتعلمين وتشجيعها، وبناء القدرات الفردية والجماعية لديهم، وتطوير شروط استعمالهم للمنتوجات الثقافية؛

- خلق وتطوير شعب ومسالك تكوينية و جامعية في مهن التربية الثقافية، وإحداث شعب متخصصة في الفن والموسيقى، والرسم، وإدماج الممارسات الفنية بواسطة التكنولوجيات الرقمية؛
- وضع تصور مبتكر للثقافة و الممارسة الفنية في الحياة الجامعية بإدخال برامج ملائمة للأنشطة الثقافية، والتمرين على العمل الجماعي، وتأطير الطلبة لبناء مشاريعهم الشخصية الثقافية، والمهنية للاندماج في المجتمع؛
- تمكين التجارب الجامعية الناجحة في مجالات الأنشطة الثقافية، والفنية، والرياضية، وتعميمها للتعبير الناجع عن ذواتهم؛
- توسيع وتطوير التكوينات في التنشيط الثقافي والوساطة الثقافية، وتزويد الطلبة بما يلزم من تكوين ومهارات لأداء الوظائف الثقافية المختلفة، مع تخصيص برامج جهوية داخل المناهج تراعي الخصوصيات الثقافية الجهوية والمحلية؛
- تسهيل آليات التقارب والتكامل بين المؤسسة التعليمية و التجهيزات الثقافية والفنية الموجودة في محيطها من خلال اتفاقات شراكة مع التربية والتكوين وقطاع الثقافة والجمعيات الثقافية، وتيسير ولوج الشباب إلى العروض الثقافية والأعمال الفنية، وتشجيع انفتاحهم على المحيط؛
- اعتماد مقتضيات التنوع الثقافي في التكوينات، وفي برامج المؤسسات وأماكن العيش الثقافية المختلفة، وتقادي انعدام الانسجام في التنفيذ والعرض، ومحاصرة التمايزات الاجتماعية على صعيد تهيئة المجال و التجهيزات قصد إنتاج وإعادة إنتاج قيم التضامن والعيش المشترك؛
- نشر الاهتمام بشؤون الثقافة والفن من خلال الأسرة والمدرسة، والإعلام وبكل الطرق المتاحة، والتخطيط لأطر حاضنة للثقافة، والمحافظة على المعالم التاريخية، وكنوز التراث المادي وغير المادي بإعادة إحيائه وتطويره وتحديثه.

4. مقارنة اجتماعية

- تبين المعطيات كافة أن وضع أسس ل «اقتصاديات ثقافة» حقيقية يستلزم الاهتمام بمهن الإبداع والفن باعتبارها مصدر ثروة للاقتصاد ورافعة للجماعات الترابية. ولذلك لاجتياز هذا القطاع من دون الاهتمام بالعاملين فيه والمشاركين في إنتاجه وتوزيعه وتسويقه. ومن هنا ضرورة:
- وضع إطار مؤسسي وقانوني ينظم مهن الفن والإبداع، وتطوير القوانين الموجودة المتعلقة بالفنان، وبالعاملين في حقول الصناعات الثقافية والإبداعية، إنتاجاً، وتوزيعاً، وتسويقاً، وتواصلًا؛
 - تطوير الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للعاملين في حقول الثقافة والفن والسمعي البصري، وتوفير شروط استفادتهم من الخدمات الصحية ومن الحماية الاجتماعية، و فقدان الشغل؛

- تشجيع العمل في مجالات الإبداع والفن، وضمان استمرارية الشغل فيها، و مراعاة خصوصيات بعض حقول الإبداع مثل السينما، والمسرح، و السمعي البصري، نظرا لطبيعتها الموسمية؛
- تحفيز مؤسسات الرعاية والجماعات الترابية على احتضان العاملين في مهن الفن والإبداع، وذلك من أجل تقريب العمل الثقافي والفني إلى مختلف شرائح الناس في الأحياء، والمدن الصغيرة، والمناطق القروية، مع توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء العاملين، سواء تعلق الأمر بالإعاقة، أو حادثة شغل، أو البطالة، أو التقدم في العمر، أو المرض، أو التقاعد.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma